

شن هجوماً لاذعاً على مناهضيه وهدد بإحالتهم إلى مجلس الجامعة

رئيس جامعة ذمار: لم تصلنا أي شهادة مزورة وفي حال وجودها أحمل العزاني المسؤولية

ذمار / محمد الواسعي

نفى رئيس جامعة ذمار د. أحمد الحضرائي صدور أي شهادات جامعية أو عليا خارج إطار القانون و اللوائح المنظمة ، محملاً ممثل الجامعة في جدة «محمد العزاني» المسؤولية الكاملة في حال ثبوت وجود شهادات مزورة ، وأن الجامعة ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الجهات المستفيدة والموقعة على هذه الوثائق .

وأوضح الحضرائي في مؤتمر صحفي عقده أمس في كلية العلوم الإدارية بجامعة ذمار أن مكتب الجامعة بالسعودية هو واحد من 15 مكتباً للجامعات الحكومية والأهلية ومهمته الأساسية الترويج لاستقطاب الطلاب للدراسة في جامعة ذمار، ويعمل ضمن نصوص ومهام محددة وفقاً للاتفاقية الموقعة مع ممثل الجامعة في جدة «محمد العزاني» الذي ألقى القبض عليه السلطات السعودية منتصف

الشهر الماضي بتهمة تزوير 700 شهادة جامعية .. مجدداً التأكيد ان جامعتهم لم تمنح ممثل المكتب بجهة أي تفويض بافتتاح برنامج التعليم عن بعد والدراسات العليا أو إصدار أي شهادات باسم جامعة ذمار، ولا تعلم عن كل ذلك شيئاً ، وأضاف «لو هناك من ارتكب خطأ فهو يتحمل المسؤولية كاملة، ولا ننكر وجود أخطاء ولكن الوقائع إلى الآن تقول لم تصلنا شهادة واحدة مزورة من الـ 700 الشهادة، ونريد ولو شهادة واحدة مزورة تصل إلينا حتى نتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة وإبلاغ الجهات المعنية» .

وفيما نفى الحضرائي وجود مكاتب للتعليم عن بعد والدراسات العليا تابعة للجامعة خارج اليمن، أكد المسجل العام للجامعة خلال المؤتمر وجود تلك المكاتب في دول فلسطين والأردن وسوريا «معتبراً أنها مكاتب للتيسير فقط»



الحضرائي هاجم معارضي سياسته في الجامعة من أعضاء هيئة التدريس وإداريين وهددهم ضمناً بإحالتهم إلى مجلس الجامعة واصفاً إياهم بمثيري البلبلة والانقسامات في الجامعة، وأن عددهم لا يتجاوز 5 إلى 10 من بين 600

عضو هيئة تدريس، ومثلهم الإداريون من أصل 500 موظف في الجامعة. وقال أنه لم يتخذ قرار إحالتهم بعد وأنه لا يزال محتفظاً على هذا القرار منعاً لزيادة البلبلة في الجامعة ، غير أنه أشار إلى أن كل

الخيارات مازالت مطروحة ومن المحتمل أن نقوم بإحالة هؤلاء وعرض قضيتهم على مجلس الجامعة بتهمة تشويه سمعة جامعة ذمار والإساءة إليها.

و حول قضايا الفساد المرفوعة ضده شخصياً وعدد من معاونيه والمنظورة أمام المحاكم و يصل عددها إلى 9 قضايا تتعلق بالفساد المالي والإداري وإهدار أموال الجامعة ، قال الحضرائي أن كل تلك القضايا كيدية ومضيعة للوقت ، وشخص واحد تضرت مصالحه الشخصية وقام برفع 5 دعاوى قضائية، واصفاً من قاموا برفع تلك القضايا بـ المتردية و النطيحة ، ووكلاء شرعية» .

و أشار الحضرائي إلى أنه تم تشكيل لجنة مكونة من عمداء كليات «الحاسوب ، والعلوم الإدارية و مسجلي الجامعة» لاستقبال شكاوى وملفات الطلاب الأصلية للنظر فيها وإذا كانت حسب الأنظمة واللوائح سوف تبت اللجنة فيها.

الزنداني: لو أعطوني كل مقاعد الحوار دون أن يكون سقفه الشريعة فلن أقبل

خاص:

استغربت ابنة الشيخ عبدالمجيد الزنداني مما تفرقه عن والدها ومطالبته بمقاعد في الحوار الوطني. وكتبت أسماء على صفحة «الشيخة/ أسماء عبدالمجيد الزنداني (أم أدهم)» في فيس بوك: «استغربت عندما أقرأ هنا وهناك أن الشيخ الزنداني يطالب بمقاعد في الحوار الوطني». وأضافت: «فأسألته اليوم: لو أعطوك مقاعد في الحوار الوطني هل ستدخل يا أبي؟ أجاب: لو أعطوني كل المقاعد دون أن يكون سقفه الشريعة الإسلامية فلن أقبل أبداً»، في إشارة منها إلى أن الشريعة الإسلامية ليست سقفاً في الحوار المزمع عقد أولى جلساته الاثنين المقبل.

وستنطلق فعاليات مؤتمر الحوار الوطني في الـ 18 من مارس الجاري، في حين من المقرر لها أن تستكمل ملفاتها بعد ستة أشهر؛ في سياق تنفيذ المبادرة الخليجية التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح من السلطة، وتم التوقيع عليها من قبل المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك في العاصمة السعودية الرياض في نوفمبر 2011. وسيترأس الجلسات الأولى للحوار الوطني الرئيس عبدربه منصور هادي، وتواجه الحوار الوطني عدد من القضايا في مقدمتها القضية الجنوبية، إضافة إلى إعداد دستور جديد للجمهورية وشكل نظام الحكم.

طالب المحافظ باستخدام القوة للقضاء على الحراك الفاشق يتوعد الحراك التهامي بمكافحة الشغب

الحديدة / خاص

اتهم ناشط بالحراك التهامي وكيل محافظة الحديدة محمد عبد فاشق بتحريض المحافظ أكرم عطية على قمع الحراك التهامي .

وقال الناشط عبد الكريم دمدم لـ «مأرب برس» ان الوكيل طالب محافظ الحديدة في اجتماع جرى بينهما باستخدام القوة مع الحراك ، مطالباً إياه بالسماح لقوات مكافحة الشغب بفض اغصانهم.

وذكرت مصادر محلية لصحيفة «مأرب برس» أن جدلاً جرى أمس



الفاشق

الثلاثاء بين محافظ الحديدة وأحد وكلائه بعد مطالبة الأخير المحافظ باستخدام القوة للقضاء على ما يسمى بـ«الحراك التهامي» بحجة إحداث الفوضى وممارسة أعمال عنف داخل مدينة الحديدة.

الجدير ذكره أن عدداً من أنصار الحراك التهامي قد نصبوا خيامهم أمام مبنى محافظة الحديدة للمطالبة بإقالة أمين المجلس المحلي بالمحافظة الذي اتهموه بالضلوع في أعمال العنف التي شهدتها المحافظة مؤخراً وسقط خلالها قتلى وجرحى.

محمد شمسان

افتتحت امس بتعز فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بفهم قانون حق الحصول على المعلومة التي تنظمها نقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع منظمة إيركس . وتهدف الدورة التي شارك فيها عشرون صحفياً وصحفية من مختلف الوسائل الإعلامية إلى زفد المشاركين مهارات وقدرات إضافية تمكنهم

تعز : افتتاح دورة فهم قانون حق الحصول على المعلومة

من الحصول على المعلومة من مصادرها الرئيسية وبطريقة سهلة وبدون معوقات أو عراقيل . وفي الافتتاح طالب الزميل نبيل الأسدي رئيس لجنة التدريب والتأهيل بالنقابة محافظ تعز بالتوجيه للمكاتب التنفيذية بالمحافظة بتزويد الصحفيين بالمعلومات وفقاً للقانون وبما يكفل نقل المعلومة إلى الرأي العام بكل شفافية ووضوح.

نوار حجة يستنكرون إغلاق البنك المركزي ويتهمون القيسي بالتواطؤ في إغلاقه

حجة/علي حسن

أدان شباب الثورة بمحافظة حجة استمرار إغلاق البنك المركزي اليمني بالمحافظة متهمين المحافظ بالتواطؤ في عملية إغلاق البنك والذي وصل يومه الثالث دون أن يتخذ أي إجراء.. ودعا الشباب في بيان لهم أمس الأجهزة الأمنية إلى تحمل مسؤوليتها في حماية المنشآت الحكومية والتعامل بحزم مع المخربين وناشداً ورئيس الجمهورية وحكومة الوفاق بالتدخل لإنقاذ محافظة حجة.. مطالبين بسرعة إقالة القيسي من منصبه وتعيين محافظ توافقى يؤمن بالشراسة ويحمي مؤسسات الدولة ويصون حق المواطن وكرامته.

وأرجعت إدارة البنك المركزي بمحافظة حجة أسباب إغلاق البنك إلى المشاكل بين قيادة المحافظة ووزارة المالية بخصوص مدير المالية المعين في حجة مؤخراً وعدم تعامل المحافظة معه.. وقال مدير البنك المركزي سعيد الشرعبي أن إغلاق البنك المركز جاء نتيجة تفاقم المشكلة حول رفض المحافظة التعامل مع مدير المالية المعين من قبل وزير المالية صخر الوجهه.. مشيراً بأن التوجيهات لدى البنك بعدم التعامل مع أي شخص آخر سوى مدير المالية إسماعيل الرضي ، فيما محافظ حجة القيسي لا زال يرفض التعامل مع المدير ويوجه بالتعامل مع نائب مدير المالية مجاهد احمد سالم .

مصدر مسؤول يؤكد أن إلغاء اتفاق توريد كهرباء عدن بناء على ملاحظات اللجنة العليا

مدير كهرباء عدن : مجلس الوزراء قام بتطبيق عقاب جماعي على المحافظة والعبث بأبنائها بطريقة «لا إنسانية»

خاص:

اتهم مدير كهرباء عدن المهندس خليل عبدالمالك مجلس الوزراء بتطبيق عقاب جماعي على محافظة عدن والعبث بأبنائها بطريقة وصفيها بأنها «لا إنسانية» قائلاً بأنها «تتعارض مع المسؤولية الوطنية» .

يأتي ذلك رداً على قرار مجلس الوزراء في اجتماعه أمس الغاء اتفاقية توريد الكهرباء الذي فازت به شركة دوم .

ووصف مدير كهرباء عدن «طريقة إلغاء مجلس الوزراء لاتفاقية توريد طاقة إسعافية للمحافظة قدرها 130 ميجاوات يوم امس بعد كل الإجراءات القانونية السليمة لها ابتداء من تفويض مجلس الوزراء ومجلس الطاقة برئاسة رئيس مجلس الوزراء والعمل المتواصل للمختصين في مؤسسة الكهرباء وجهودهم الجبارة حتى الانتهاء من إجراءات

المناقصة بين عدد من الشركات حيث فازت بالعقد شركة دوم ، لكن مجلس الوزراء رفض تلك الاتفاقية لحجج واهية، الغرض منها إثارة الفوضى والتنصل من المسؤولية ، مما يكشف زيف الادعاء للقرار المزمع في منح مكاتب عدن صلاحيات وزارية بحسب قرار مجلس الوزراء في اجتماعه بعدن وهو القرار الذي يناقشه اليوم بممارساته الخاطئة القائمة على تكريس سلطات المركز والإصرار على جعل عدن محط استغلال والحكم على أبنائها الطبيعيين بالمعاناة» .

ونوه خليل إلى «أن رئيس مجلس الوزراء يصير شخصياً على المشاركة في عرقلة حل مشكلة كهرباء عدن حيث كانت مؤسسة الكهرباء في عدن قد وقعت في وقت سابق على اتفاقية مع شركة دولية بصيانة محطة كهرباء المنصورة لكن مجلس الوزراء أصر على إلغاء الاتفاقية على أساس أن يتم هناك استبدالها باتفاقية الطاقة

الإسعافية التي رفضها مجلس الوزراء رغم قانونيتها لأسباب معروفة سلفاً الغرض منها خدمة مصالح ضيقة لبعض المنتفذين والإغراق بصورة فجأة في ممارسة الفساد مركزياً» . ونقل موقع التغيير نت أن مدير الكهرباء أشار إلى أنهم وجميع منتسبي المؤسسة يخلون مسؤوليتهم مما ينجم عن هذا التلاعب والعبث محملاً مجلس الوزراء المسؤولية الكاملة في النتائج . واختتم بالقول: لن نسكت وسنواجه بكل السبل القانونية لتدارك عدن قبل سقوطها في الفوضى في صيف حار لايرحم .

مصدر مسؤول في محافظة عدن وصف قرار مجلس الوزراء بالخاطئ الفادح والاستهداف المتعمد لعدن وأبنائها ومحاوله بائسة في جر المحافظة للفوضى والعنف في حقد غير مبرر على النجاحات التي حققتها قيادة محافظة عدن في شتى المجالات مما يوحي بأن هناك نية سيئة

لإفشالها وإشغال الناس بصراعات البحث عن الخدمات التي كان من الواجب توفيرها منذ زمن بدلا من نصب العرائيل أمام جهود توفيرها . وكشف المصدر بأن تطوعات رئيس الجمهورية في إعادة الاعتبار لعدن وجعلها إقليمياً اقتصادياً وتوجهاته أكثر من مرة بسرعة إنجاز خدمة الكهرباء لها يصطدم اليوم بإصرار البعض على ممارسة دور الوصاية واستمرار استغلال المواطن والإغراق في الفساد عبر روتين مركزي ممل لا غرض منه سوى تحقيق مصالح شخصية ضيقة على حساب الوطن وأمنه واستقراره. وحذر المصدر مما أسماه العواقب الوخيمة لعشوائية قرارات مجلس الوزراء خصوصا وأن عدن مدينة عانت الكثير وبجاجة إعادة الاعتبار لها ولأبنائها وليس الإصرار على تدميرها .

من جانبه أكد مصدر مسؤول في رئاسة الوزراء أن قرار مجلس الوزراء بإلغاء مناقصة اتفاقية توريد

الكهرباء لمحافظة عدن التي فازت بها شركة دوم ، جاء بناء على ملاحظات اللجنة العليا للمناقصات على الإجراءات الخاصة بالمناقصة والمؤكدة على أن هناك أخطاء كثيرة شابت تنفيذها. وأوضح المصدر في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن المجلس بقدر حرصه الشديد على توفير الكهرباء لمدينة عدن فإنه أشد حرصاً على أن تتم عملية تنفيذ المناقصة بشكل سليم وشفاف وفقاً للإجراءات القانونية وبعيداً عن أي إجراء قد يشوبه أي شكل من أشكال الفساد.. مشيراً إلى أنه سيتم إعادة النظر في المناقصة والانتهاه منها من قبل اللجنة العليا للمناقصات خلال فترة أقصاها ثلاثة أسابيع .

ولفت المصدر إلى أن المجلس اتخذ قراراً في اجتماعه بإيقاف مدير كهرباء عدن عن العمل وإحالتة للتحقيق بسبب الأعمال المخالفة التي قام بها في تنفيذ المناقصة وتجاوزة للقانون .